

2014/31/PR

IPCC PRESS RELEASE

2 تشرين الثاني/نوفمبر 2014

الجزء الختامي من تقرير التقييم الخامس يؤكد أن: تغير المناخ يهدد بحدوث آثار خطيرة ولا رجعة فيها ولكن توجد خيارات متاحة للحد من تأثيراته

كوبنهاغن، 2 تشرين الثاني/نوفمبر - إن تأثير الإنسان على نظام المناخ واضح وأخذ في التزايد، بحيث تُلاحظ آثاره في جميع القارات. وسوف يؤدي تغير المناخ، إذا لم يُكبح، إلى زيادة أرجحية حدوث آثار شديدة وواسعة الانتشار ولا رجعة فيها بالنسبة للبشر وللنظم الإيكولوجية. ولكن تتوافر خيارات من أجل التكيف مع تغير المناخ، ومن الممكن أن يضمن تنفيذ أنشطة صارمة للتخفيف بقاء آثار تغير المناخ ضمن حدود مقدر عليها، مما يُوجد مستقبلاً أكثر إشراقاً وأكثر استدامة.

هذا هو أحد الاستنتاجات الرئيسية للتقرير التجميحي الذي أصدرته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) يوم الأحد. ويستقطر التقرير التجميحي ويُدمج استنتاجات تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الذي أعده أكثر من 800 من العلماء وصدر على مدى الأشهر الثلاثة عشر الماضية، وهو أشمل تقييم لتغير المناخ جرى الاضطلاع به حتى الآن.

وقال R. K. Pachauri، رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، "إننا نملك الوسائل التي يمكننا بها الحد من تغير المناخ. والحلول كثيرة وتتيح استمرار التنمية الاقتصادية والبشرية. وكل ما نحتاج إليه هو إرادة التغيير، التي نتق في أن المعرفة وفهم علم تغير المناخ سيحفران على وجودها لدينا".

ويؤكد التقرير التجميحي أن تغير المناخ يسجل في مختلف أنحاء العالم وأن احترار نظام المناخ واضح لا لبس فيه. فقد شوهدت منذ خمسينيات القرن العشرين كثرة من التغيرات الملحوظة التي لم يسبق لها مثيل على مدى فترة تتراوح من عقود إلى آلاف السنين. وقال Thomas Stocker، الرئيس المشارك للفريق العامل الأول للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، "يتبين لنا من خلال تقييمنا أنه قد حدث احترار في الغلاف الجوي والمحيطات، وتضاعفت كميات الجليد والثلوج، وارتفع مستوى سطح البحر، وزادت تركيزات ثاني أكسيد الكربون إلى مستوى لم يسبق له مثيل في السنوات الـ 800,000 الأخيرة على الأقل".

ويعرب التقرير بيقين، أكبر من اليقين الذي أبداه في التقييمات السابقة، عن كون انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من العوامل الدافعة البشرية المنشأ هي السبب المهيمن في الاحترار الملحوظ منذ منتصف القرن العشرين.

ولقد أُمست بالفعل آثار تغير المناخ في جميع القارات وجميع المحيطات في العقود الأخيرة.

ويستنتج التقرير أنه كلما أدى النشاط البشري إلى حدوث خلل في المناخ كلما زادت المخاطر. فاستمرار انبعاثات غازات الدفيئة سيتسبب في زيادة الاحترار وفي حدوث تغييرات طويلة الأمد في جميع مكونات نظام المناخ، وفي زيادة أرجحية حدوث آثار واسعة الانتشار وبالغة الشدة على جميع مستويات المجتمع وعالم الطبيعة.

ويقدم التقرير التجميعي أدلة واضحة على أن مخاطر كثيرة تشكل تحديات معينة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وبالنسبة للمجتمعات ذات الأوضاع الهشة، بالنظر إلى محدودية قدرتها على التأقلم. والأشخاص المهمشون اجتماعياً أو ثقافياً أو سياسياً أو مؤسسياً، أو المهمشون من نواحٍ أخرى، عُرضة على وجه الخصوص للتأثر بتغير المناخ.

بل إن الحد من تأثيرات تغير المناخ يثير، في حقيقة الأمر، مسائل المساواة والعدل والإنصاف، وضروري لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وقال Pachauri "إن كثيرين من أولئك الأكثر عُرضة للتأثر بتغير المناخ ساهموا ويساهمون مساهمة ضئيلة في انبعاثات غازات الدفيئة. ولن يتسنى التصدي لتغير المناخ إذا كانت آحاد الجهات الفاعلة تعزز مصالحها بمعزل عن غيرها؛ فالتصدي لتغير المناخ لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال استجابات تعاونية، تشمل التعاون الدولي".

وقال Vicente Barros، الرئيس المشارك للفريق العامل الثاني للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ "إن التكيف بالغ الأهمية لأن من الممكن تحقيقه مع السعي في الوقت نفسه إلى تحقيق التنمية، ويمكن أن يساعد التكيف على التأهب للمخاطر التي نواجهها بالفعل نتيجة للانبعاثات السابقة وللهاكل الأساسية الموجودة حالياً".

ولكن التكيف وحده ليس كافياً. فتحقيق تخفيضات في انبعاثات غازات الدفيئة تكون قابلة للاستدامة يمثل لب الحد من مخاطر تغير المناخ. وبالنظر إلى أن التخفيف يقلل معدل الاحترار وكذلك حجمه، فإنه يُزيد أيضاً الوقت المتاح للتكيف مع مستوى معين من تغير المناخ، ربما بعدة عقود.

ويستنتج التقرير وجود مسارات تخفيف متعددة لتحقيق تخفيضات كبيرة في الانبعاثات خلال العقود القليلة القادمة من أجل قصر الاحترار، بفرصة نجاح في ذلك تتجاوز 66 في المائة، على درجتين مؤبوتين، وهو الهدف الذي حددته الحكومات. إلا أن تأخير التخفيف الإضافي اللازم إلى عام 2030 سيؤدي إلى حدوث زيادة كبيرة في التحديات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية المرتبطة بقصر الاحترار خلال القرن الحادي والعشرين على أقل من درجتين مؤبوتين بالنسبة إلى مستويات ما قبل عصر الصناعة.

وقال Youba Sokona، الرئيس المشارك للفريق العامل الثالث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، "من الممكن فنياً التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون. ولكن ما ينقصنا هو وجود سياسات ومؤسسات مناسبة. وكلما تأخرنا في اتخاذ تدابير كلما زادت تكاليف التكيف مع تغير المناخ والتخفيف منه. ويستنتج التقرير أن تقديرات تكاليف التخفيف تتباين، ولكن النمو الاقتصادي العالمي لن يتأثر بها تأثيراً شديداً. ففي سيناريوهات سير الأمور كالمعتاد يزيد الاستهلاك - وهو كناية عن النمو الاقتصادي - بنسبة تتراوح من 1.6 إلى 3 في المائة خلال القرن الحادي والعشرين. ومن شأن التخفيف أن يخفّض هذه النسبة بنحو 0.06 نقطة مئوية. وقال Sokona "إن مخاطر التخفيف مقدور عليها، مقارنةً بالخطر الوشيك المتمثل في حدوث آثار لتغير المناخ لا رجعة فيها".

وهذه التقديرات لتكاليف التخفيف لا تُحتسب فيها فوائد الحد من تغير المناخ، ولا تُحتسب فيها الفوائد المصاحبة العديدة المرتبطة بصحة الإنسان، وسُبل العيش، والتنمية. وقال Pachauri "إن المبررات العلمية التي تدعو إلى إعطاء الأولوية لاتخاذ إجراءات بشأن تغير المناخ أصبحت الآن أوضح مما كانت في أي وقت مضى. ولا يُتاح أمامنا سوى القليل من الوقت قبل أن تنتهي الفرصة السانحة الآن للإبقاء على الزيادة في درجة الحرارة في حدود درجتين مؤبوتين. وللحفاظ على فرصة جيدة لإبقاء الزيادة في درجة الحرارة أقل من درجتين مؤبوتين بتكاليف مقدور عليها، ينبغي أن تنخفض انبعاثاتنا بنسبة تتراوح من 40 إلى 70 في المائة على الصعيد العالمي خلال الفترة ما بين عامي 2010 و 2050، مع انخفاضها إلى صفر أو إلى أقل من ذلك بحلول عام 2100. وهذه الفرصة سانحة لنا، والخيار بين أيدينا".

التقييم الشامل

يشكّل التقرير التجميعي، الذي أعد برئاسة R.K.Pachauri، رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، حجر الزاوية في تقرير التقييم الخامس للهيئة. وقد صدرت المجلدات الثلاثة الأولى، المستندة إلى المخططات التي وافقت

عليها حكومات الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ البالغ عددها 195 دولة في تشرين الأول/أكتوبر 2009، خلال الأربعة عشر شهراً الماضية، وهي الأساس العلمي الفيزيائي في أيلول/سبتمبر 2013، وتغيير المناخ: الآثار، والتكيف، وهشاشة الأوضاع في آذار/مارس 2014، والتخفيف من تغيير المناخ في نيسان/أبريل 2014.

وتستفيد تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من سنوات عديدة من عمل الأوساط العلمية التي تتناول بالبحث تغيير المناخ. فأكثر من 830 من المؤلفين الرئيسيين المنسقين والمؤلفين الرئيسيين والمحريين المستعرضين من أكثر من 80 بلداً، ممن يمثلون طائفة من الآراء والخبرة العلمية والاجتماعية - الاقتصادية، أعدوا مساهمات الأفرقة العاملة الثلاثة، بدعم من أكثر من 1,000 مؤلف مساهم، وبالاستفادة من الرؤى المتعمقة لأكثر من 2,000 من المستعرضين الخبراء في عملية استعراض وتنقيح متكررين. وقد أجرى المؤلفون تقييماً لأكثر من 30,000 ورقة علمية من أجل إعداد تقرير التقييم الخامس. وشارك نحو 60 من المؤلفين والمحريين من مكتب الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ومن فرق مؤلفي الأفرقة العاملة في إعداد التقرير التجميعي. وساعدتهم على إنجازهم لعملهم مساهمات وحدة الدعم الفني للتقرير التجميعي وتقانيها.

وقال Pachauri "أود أن أشكر مئات الخبراء من الأوساط العلمية في العالم الذين تبرعوا بوقتهم وخبرتهم لإعداد أشمل تقييم لتغيير المناخ أجري حتى الآن. وآمل أن يلبي هذا التقرير احتياجات حكومات العالم وأن يوفر الأساس العلمي للمتناقضين في سعيهم إلى التوصل إلى اتفاق عالمي جديد بشأن المناخ."

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

المكتب الصحفي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ في كوبنهاغن +45 45 99 00 77
البريد الإلكتروني: ipcc-media@wmo.int

Jonathan Lynn، +41 22 73 08 066 أو Nina Peeva، +45 23 49 75 94

المكتب الصحفي للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ في جنيف، +41 22 730 8120

وللحصول على مزيد من المعلومات عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ، بما في ذلك الروابط التي تحيل إلى تقاريرها، يرجى الذهاب إلى الموقع www.ipcc.ch

تابع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ

على  الفيس بوك (Facebook)، و  تويتر (Twitter)، و  لينكدين (LinkedIn)

ملاحظة للمحررين

ما هي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ؟

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ هي الهيئة العالمية المعنية بتقييم العلم المتعلق بتغيير المناخ. وقد أنشأتها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) في عام 1988، وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، كي تزود صانعي السياسات بتقييمات منتظمة للأساس العلمي لتغيير المناخ، وآثاره، ومخاطره في المستقبل، وخيارات التكيف معه والتخفيف منه.

وتقيم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ آلاف الأوراق العلمية التي تُنشر كل سنة، كي تحيط صانعي السياسات علماً بما نعرفه وما لا نعرفه عن المخاطر المتعلقة بتغيير المناخ. وتحدد الهيئة ما تتفق عليه الأوساط العلمية، وما تختلف آراؤها فيه، وما يلزم إجراء مزيد من البحوث بشأنه.

وتقدم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) لصانعي السياسات لمحة خاطفة عما تفهمه الأوساط العلمية عن تغيّر المناخ. وتقرير الهيئة ذات صلة بالسياسات بدون أن تنصح بسياسات معينة. وهي لا تدعو إلى آراء أو إجراءات معينة. وتقيم الهيئة الخيارات المتاحة أمام صانعي السياسات، ولكنها لا تملّي على الحكومات ما يجب عليها أن تفعله.

وتستفيد تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) من حكمة وتقاني كل الأوساط العلمية المعنية بتغير المناخ، مع مشاركة خبراء من جميع المناطق وذوي خلفيات علمية متنوعة. ويعمل مؤلفو ومستعرضو تقارير الهيئة، ومن بينهم رئيسها وغيره من المسؤولين المنتخبين، كمتطوعين. وهم لا يتلقون أجراً نظير عملهم في الهيئة. ولا يعمل في أمانة الهيئة في جنيف سوى اثني عشر موظفاً دائماً.

وأعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، الذين تتألف منهم الهيئة، هم حكومات الدول الأعضاء البالغ عددها 195. وهم يتوصلون إلى توافق في الآراء من أجل الموافقة على تقارير الهيئة باعتبارها تقييمات شاملة ومتوازنة للمؤلفات العلمية والفنية والاجتماعية - الاقتصادية. وهم يحددون إجراءات الهيئة وميزانيتها في جلسات عامة للهيئة. وعبرة "الحكومية الدولية" الواردة في اسم الهيئة تعكس دورها. فهي ليست وكالة من وكالات الأمم المتحدة، بل أنشأتها منظمتان من منظمات الأمم المتحدة، هما المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP).

وتقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تطلبها الهيئة ويعدّها مؤلفون من الأوساط العلمية في عملية مستفيضة من الصياغة المتكررة والاستعراض والتنقيح المتكررين. ويدعى العلماء وغيرهم من الخبراء إلى المشاركة في عملية الاستعراض هذه. وتوافق الهيئة على هذه التقارير في إطار حوار مع العلميين الذين يعدّونها. وفي تلك المناقشة تكون للعلميين الكلمة الأخيرة بشأن الدقة العلمية.

تقرير التقييم الخامس

تؤدي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقارير تقييم شاملة بشأن تغيّر المناخ كل ست سنوات أو ما يقارب ذلك. وهي تصدر أيضاً، ضمن إصداراتها الأخرى، تقارير خاصة عن مواضيع معينة يطلبها أعضاؤها، وتقارير عن المنهجية، وبرمجيات لمساعدة الأعضاء على الإبلاغ عن مخزوناتهم من غازات الدفيئة (الانبعاثات مطروحاً منها عمليات الإزالة).

وقد انتهت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ الآن، بإصدارها التقرير التجميعي، من إعداد تقرير التقييم الخامس (AR5). وذلك التقرير هو أشمل تقييم لتغير المناخ أجري على الإطلاق. فأكثر من 830 من العلميين من أكثر من 80 بلداً قد اختيروا ليشكلوا فرق المؤلفين التي تعد التقرير. وقد استفادوا، بدورهم، من أعمال أكثر من 1,000 مؤلف مساهم وأكثر من 2,000 خبير. وقيمّ تقرير التقييم الخامس (AR5) أكثر من 30,000 ورقة فنية.

وقد انتهى إعداد مساهمة الفريق العامل الأول التي بلغ حجمها 1,535 صفحة (الأساس العلمي الفيزيائي) وصدرت في أيلول/سبتمبر 2013. وأعدت مساهمة الفريق العامل الثاني (تغيّر المناخ: آثاره، والتكيف معه، وهشاشة الأوضاع إزاءه)، التي تتألف من الجزء ألف: الجوانب العالمية والقطاعية (1,132 صفحة) والجزء باء: الجوانب الإقليمية (688 صفحة)، وصدرت في آذار/مارس 2014. أما مساهمة الفريق العامل الثالث (التخفيف من تغيّر المناخ) التي يبلغ حجمها نحو 1,500 صفحة فقد انتهت إعدادها وصدرت في نيسان/أبريل 2014.

ووحدة الدعم الفني للفريق العامل الأول تستضيفها جامعة بيرن في سويسرا وتدعمها الحكومة السويسرية. والرئيسان المشاركان لذلك الفريق هما Qin Dahe، وهو من الصين، و Thomas Stocker، وهو من سويسرا. ووحدة الدعم الفني للفريق العامل الثاني تستضيفها مؤسسة كارنيغي للعلوم في ستانفورد، كاليفورنيا، وتدعمها حكومة الولايات المتحدة. ورئيساها المشاركان هما Vicente Barros و Chris Field. أما وحدة الدعم الفني للفريق العامل الثالث فيستضيفها معهد بوتسدام لبحوث الآثار المناخية (PIK) وتدعمها حكومة ألمانيا، ورئيساها المشاركان هما Ottmar Edenhofer، وهو من ألمانيا، و Ramón Pichs-Madruga، وهو من كوبا، و Youba Sokona، وهو من مالي.

التقرير التجميعي

إن التقرير التجميعي هو حجر الزاوية في تقرير تقييم. وهو، كما يوحي اسمه، يستقصر استنتاجات مساهمات الأفرقة العاملة ويقوم بتجميعها وإدماجها في وثيقة مقتضبة، يبلغ حجمها حوالي 100 صفحة.

وهذا النهج المتكامل يتيح للتقرير التجميعي الاستناد إلى استنتاجات تقارير الأفرقة العاملة وكذلك استنتاجات التقريرين الخاصين اللذين صدرا في عام 2011. وهو يسلط الضوء على التناقضات ويجري مقارنات بين استنتاجات مستمدة من أفرقة عاملة مختلفة. وهذه المقارنات توفر معلومات بالغة الأهمية لصانعي السياسات.

ويتولى قيادة إعداد التقرير التجميعي رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، R. K. Pachauri. وتضم فرقة إعداده الأساسية مؤلفي تقارير الأفرقة العاملة وأعضاء اللجنة التنفيذية للهيئة. ويتألف التقرير التجميعي من ملخص لصانعي السياسات وتقرير أطول. وقد وافقت الهيئة، في اجتماعها الأخير الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر 2014، على الملخص لصانعي السياسات سطورا بسطرا، واعتمدت التقرير الأطول قسماً بقسم، وذلك لضمان الاتساق مع تقارير الأفرقة العاملة التي يستند إليها. ووحدة الدعم الفني للتقرير التجميعي تستضيفها الوكالة الهولندية للتقييم البيئية (PBL) وتدعمها وكالة البيئة النرويجية.